

فلازم ان يكون خلية مع طبعه يكون موجودا فضلا عن ان يكون حاصله في مكان وان لم يكن عندهما جازان يكون حصوله في مكان معين من مكانه فان الدين من لوازم الوجود الجسم لا يمكن تحققه الا في غير وجوده بدون تحققه الا في غير ما هو لازم وجوده فالفاعل الذي هو الجسم في مكان معين لا يمكن ان يتعدى هذا واراد على القائل بان المكان هو السعة واما القائل بانها هو السطح فلهذا ينبغي ان الدين من لوازم وجود الجسم كما في الحيز واورده عليه ان خلية الجسم طبعه وان كان يمكنه في الذهن نظر الى ذاته الجسم لكنها جازان يكون مستحقة له في نفسه فلا يمكن الاستدلال بها على ان الجسم مكانا طبيعيا كنه نفس الامر بل على ان المكانا طبيعيا على ذلك التقدير الذي للبطاني الواقع ولا يجوز ان يكون الجسم حيزا طبيعيا لانه لو كان حيزا ان طبيعيا فاقوا حصل في احد ما وخلق مع طبعه فاما ان يطلب القائل اوله فان طلب الثاني يلزم ان يكون الوجود الذي يصل فيه طبيعيا لانه ما رتب عنه طالب اخره وقد فرضناه طبيعيا حرف وان لم يكن طالبا الثاني يلزم ان لا يكون الحيز انما في طبيعيا لانه ليس طالبا له حيز ما حتى يبعد وقد فرضناه طبيعيا حرف اورده عليه بان عدم الطلب للمكان الطبيعي يجب ان يكون مكانا طبيعيا اخر لا يفرق في كون المكانا طبيعيا

فان طلب المكان انما يكون اذ لم يكن واجدا للمكان هو حصوله في كل شرح هذا الكلام لو وجد الجسم في مكانا طبيعيا فاما ان حصل فيهما معا في احد ما اوله يحصل في كنهى منهما وان كل بطا فان ذلك فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثاني ان ذلك لا يمكن ان يكون على سمة الحيز او يكون عليه روح اما ان يتوسطها او يقع فيها في جهة على اللذين يلزم سبب طبعها الى جهة مختلفين في جهة وعلى الثالث يصل الى جهة طبعها فاذا وصل الى اوجهها عاود الى القائل ان في وقد تبين بطلان قول المجاهد لتمام كلام المصنف الى هذا القول فان حصله الا لو كان له وجه اخر من طبيعيا للمكان حصوله في احد ما وانما في بطا ان يلزم على تقدير وقوعه في خلاف هكذا المقدم **فصل** في الشكل كل جسم فيه شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل فله شكل طبيعي شكل جسمه شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما رآه ان كل متناه فهو شكل فله في حيزه حد او حدود يكون كلامه قد مر ما فيه متذكر واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي للذات لو فرضنا اربع النواحي الاخرى التي للمكان على شكل معين بالضرورة وذلك الشكل اما ان يكون طبيعيا او فاعلم ان كل

هذا الكلام هو الذي هو المطلوب في هذا الموضع وهو ان الجسم في مكانا طبيعيا فاما ان حصل فيهما معا في احد ما اوله يحصل في كنهى منهما وان كل بطا فان ذلك فظ واما الثاني فلما ذكره المصنف واما الثاني ان ذلك لا يمكن ان يكون على سمة الحيز او يكون عليه روح اما ان يتوسطها او يقع فيها في جهة على اللذين يلزم سبب طبعها الى جهة مختلفين في جهة وعلى الثالث يصل الى جهة طبعها فاذا وصل الى اوجهها عاود الى القائل ان في وقد تبين بطلان قول المجاهد لتمام كلام المصنف الى هذا القول فان حصله الا لو كان له وجه اخر من طبيعيا للمكان حصوله في احد ما وانما في بطا ان يلزم على تقدير وقوعه في خلاف هكذا المقدم **فصل** في الشكل كل جسم فيه شكل طبيعي لان كل جسم متناه وكل متناه فهو شكل وكل شكل فله شكل طبيعي شكل جسمه شكل طبيعي اما ان كل جسم متناه فلما رآه ان كل متناه فهو شكل فله في حيزه حد او حدود يكون كلامه قد مر ما فيه متذكر واما قلنا ان كل شكل فله شكل طبيعي للذات لو فرضنا اربع النواحي الاخرى التي للمكان على شكل معين بالضرورة وذلك الشكل اما ان يكون طبيعيا او فاعلم ان كل